

البيوايتيقا ومصير الإنسان

Bioethics and Human Destiny

خديم فاطمة²

chrifakarmas@gmail.com

fatima.khedime@univ-tiaret.dz

كرماس شريفة¹

¹ جامعة ابن خلدون- تيارت، (الجزائر)

² جامعة ابن خلدون- تيارت، (الجزائر)

تاريخ القبول: 2026/06/29

تاريخ الاستلام: 2026/06/20

الملخص:

يعد الموضوع المتناول في هذه الدراسة من أبرز القضايا المستجدة التي تمس كيان الإنسان نفسه. فقد تناولنا في هذا المقال، إشكالية مصير الإنسان في ظل تطور التكنولوجيا المتسارع، حيث أفرزت الثورة البيوطبية والعلوم الحديثة وعودا بحياة مثالية، خالية من الألم والخوف والمرض، وبآفاق تتجاوز حدود الأرض نحو استعمار الكواكب وإطالة العمر ومقارعة الموت. غير أن هذا السعي المحموم نحو التحرر من قيود الطبيعة يرافقه خطر التحول إلى أداة خاضعة للتكنولوجيا بدل السيطرة عليها، وفقدان الكرامة الإنسانية وانتهاك الطبيعة البشرية.

الكلمات المفتاحية: التقنية، الكرامة الإنسانية، ما بعد الإنسانية، السايبورغ، الطبيعة البشرية.

Abstract:

The subject addressed in this study constitutes one of the most prominent emerging issues that directly concern the very essence of human existence. This article explores the question of humanity's destiny in light of the accelerating pace of technological development. The biomedical revolution and contemporary scientific advances have fostered unprecedented aspirations for an ideal human condition, characterized by freedom from pain, fear, and disease, while opening new prospects that transcend the boundaries of Earth through the colonization of other planets, the extension of the human lifespan, and the pursuit of overcoming death. Nevertheless, this relentless quest to transcend the limitations imposed by nature is accompanied by profound ethical and philosophical challenges. Most notably, it raises the risk that human beings may become subordinated to the very technologies they have created rather than exercising control over them, thereby undermining human dignity and compromising the integrity of human nature.

Keywords: Technology, Human Dignity, Transhumanism, Cyborg, Human Nature.

1. مقدمة:

يوصف القرن الحالي بـ "عصر السرعة" نظرا لما عرفه من تطورات علمية هائلة وثورات تقنية متلاحقة غيرت ملامح الحياة الإنسانية بصورة جذرية. فقد أصبح التقدم العلمي سمة من سمات العصر الحديث، إذ مكن الإنسان من تحقيق إنجازات عظيمة في مجالات متعددة، خاصة في العلوم البيولوجية والطبية، الأمر الذي جعله قادرا على التدخل في الطبيعة والكائنات الحية ولاسيما الإنسان ذاته. حيث تجاوزت التكنولوجيا دورها في تسهيل الحياة اليومية وتحقيق الرفاهية إلى أبعاد مختلف في الوجود الإنساني، من الجسد والعقل إلى الهوية والمصير، وهو ما جعل الإنسان يعيش اليوم في عالم تتداخل فيه الحدود بين الطبيعي والاصطناعي، وبين الممكن علميا والشروع أخلاقيا. ومع اتساع نفوذ التقنية وهيمنتها على مختلف مجالات الحياة، برزت مخاوف متزايدة من أن يتحول الإنسان من كائن يمتلك التقنية إلى كائن خاضع لها، بحيث تصبح التكنولوجيا قوة مهيمنة تتحكم في اختياراته وسلوكياته وحتى وعيه بذاته. فبدل أن تكون التقنية وسيلة لتحرير الإنسان وتطوير إمكاناته، قد تحولت إلى أداة لاغترابه وفقدانه لإنسانيته، خاصة حين يخضع الجسد والعقل لمنطق السوق والاستهلاك والرغبة في صناعة إنسان مثالي وفق معايير مادية وتقنية بحتة. ومن هنا بدأ التساؤل يتعمق حول حدود العلم، وحول مدى مشروعية كل ما أصبح ممكنا من الناحية التقنية، وإذا كل ما يمكن تحقيقه علميا يعد مقبولا أخلاقيا بالضرورة. وفي خضم هذه التحديات ظهرت البيوايتيقا بوصفها مجالا فلسفيا وأخلاقيا يسعى إلى مرافقة التطورات العلمية المعاصرة ووضع ضوابط ومعايير أخلاقية تنظمها، حفاظا على كرامة الإنسان وقيمه الإنسانية. فالبيوايتيقا تمثل محاولة لإيجاد توازن بين حرية البحث العلمي واحترام المبادئ الأخلاقية، وذلك من خلال الدفاع عن قيم المسؤولية والعدالة واحترام الحياة الإنسانية في مواجهة الانفلات التقني غير المحدود.

وانطلاقا من ذلك، تتحدد الإشكالية في التساؤل الآتي: إلى أي مدى استطاعت البيوايتيقا أن تضع حدودا أخلاقية ملزمة أمام التقدم العلمي والتكنولوجي؟ وهل أسهم التطور التكنولوجي في تحرير الإنسان وتوسيع إمكاناته بصفته كائنا أخلاقيا، أم أدى بصورة تدريجية إلى اغترابه وفقدانه لذاته وكرامته الإنسانية؟

2. البيوايتيقا: النشأة والمفهوم

مع دخول التقنية خاصة الذكاء الاصطناعي إلى ساحة العلوم، وبفعل التقدم التكنولوجي المتسارع، وجد الإنسان نفسه أمام صراعات وجودية متزايدة هل ما يقدمه العلم هو لصالح البشرية؟ أم أنه يحمل في طياته تهديدا قد يؤدي في نهاية إلى فنائها؟ هذا التساؤل دفع العديد من الفلاسفة لاسيما المختصين في الأخلاق، إلى التوجه نحو دراسة التطبيقات البيولوجية الحديثة مثل التعديل الوراثي، والهندسة الجينية، والتلاعب بالنسل لما تحمله من انتهاك محتمل لكرامة الإنسان وخصوصيته. فقد حذر هؤلاء المفكرين من أن استمرار هذه التطورات بلا ضوابط قد يؤدي إلى خلق إنسان آلي يحل محل الإنسان الطبيعي، بما يعنيه ذلك من التغيير الجذري في ماهية الإنسان. من هنا نشأت الحاجة إلى توجيهات وإرشادات أخلاقية تواكب هذا التقدم العلمي وتضبطه، من أجل ضمان مستقبل البشرية في ظل ما أصبح يوصف بـ "التطور المرعب". في هذا السياق ظهر مصطلح جديد في الساحة الفلسفية: البيوايتيقا. فما هو هذا المفهوم؟ وإلى أي مدى استطاع أن يحدث أثرا في المسار العلمي الحديث؟

إذا ما عدنا إلى الأصل اللغوي للمصطلح نجد أن (بيو Bio تعني الحياة أو علم الأحياء و) (إيتيك Ethique تعني الأخلاق، من هنا يفهم المصطلح على أنه أخلاقيات علم الحياة أو أخلاقيات علم الأحياء وقد ترجم بمرادفات متعددة مثل: أخلاقيات الحياة، الأخلاق البيو طبية أو أخلاقيات البيولوجية (معاشو، 2021، ص. 155).

وقد عرفت البيوايتيقا، كما جاء في أحد التعريفات بأنها: "مجال فكري اتسم باستعمال تقنيات الطب الحيوي التحديث بهدف التوفيق بين البحث العلمي واحترام الكرامة البشرية". [كما يمكن اعتبارها] "فلسفة أخلاقية مطبقة على العلوم الطبية والبيولوجية" (معاشو، 2021، ص. 156). وقد قدمت جاكين روس تعريفا فلسفيا للبيوايتيقا، إذ قالت: "قد ندل على التفكير في القيم

التي تخضع لها الحياة، أو على ما وراء الأخلاق، فهي تعني برهانات وعواقب علم الحياة والطب، وبالتالي فهي كلمة مبهمّة ومثيرة للفضول فهل الإنسان بوصفه فاعلاً أخلاقياً أم بوصفه كائناً حياً هو ما يشكل موضوع الأخلاق الحياتية؟ (روس، 2001، ص 111). أما بيردي شامب، فقد عرفها بأنها: "العلم المعياري للسلوك الإنساني المقبول في مجال الحياة والموت" (روس، 2001، ص 112). وذهب دافيد روي إلى أن: "الأخلاق الحياتية هي دراسة تداخل الشروط التي تتطلبها الإدارة المسؤولة للحياة الإنسانية في ظل التقدم السريع والمعدّل للمعرفة والتقنيات الحيوية الطبية" (روس، 2001، ص 112).

أما عن النشأة التاريخية للمفهوم فقد ظهر مصطلح البيواتيقا كمجال فلسفي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات القرن الماضي نتيجة للتطورات العلمية المتسارعة في الطب والبيولوجيا. وينسب الفضل في تأسيسه إلى العالم الأمريكي فان رانسيلار بوتر المختص في أمراض السرطان، والذي نشر في عام 1970 مقالاً بعنوان 'الأخلاق البيولوجية وعلم البقاء'، جاء فيه "رأى أن الأخلاق البيولوجية تولد حكمة مرتبطة بكيفية استثمار المعرفة من أجل الخير الاجتماعي استناداً إلى الفهم الواقعي للطبيعة البيولوجية للإنسان والعلم البيولوجي" (بوحجلة، 2020، ص 53). وفي عام 1971، أصدر كتابه الشهير 'الأخلاق البيولوجية جسر إلى المستقبل'، حيث أكد فيه "أن الأخلاق البيولوجية تمثل تقاطعاً بين عدة علوم: الطب البيولوجي، الفلسفة الأخلاقية، اللاهوت، القانون، علم الاجتماع والتحليل النفسي" (بوحجلة، 2020، ص 53). من هنا، يمكن القول، أن البيواتيقا نشأت كحقل أخلاقي متداخل، يسعى إلى إقامة إطار يربط بين التقدم العلمي والتكنولوجيا وبين القيم التي تحمي الحياة وكرامة الإنسان. فهي ليست مجرد تأملات نظرية وإنما مجال تطبيقي يعالج إشكاليات معقدة تتعلق بالاستنساخ والهندسة الوراثية وزرع الأعضاء، واستخدام الذكاء الاصطناعي في الطب. كل ذلك يدفعنا إلى التساؤل: هل ما تقوم به البيولوجيا اليوم من التجارب تهدف إلى تسهيل حياة البشر هو تقدم حقيقي، أم أنها خطوات غير محسوبة نحو مستقبل غامض؟ وماذا عن الإنسان إذا انقلب عليه العلم؟ هل سيظل سيد التقنية، أم سيستبدل بها هو أكثر تحكماً وقوة... لكنه بلا إنسانية؟

3. التقانة الحيوية وتطبيقاتها على الإنسان (هل التكنولوجيا أداة تحرر أم تحكم؟)

مما لا شك فيه أن التكنولوجيا قد ساهمت بشكل كبير في تطور حياة الإنسان، ولعبت دوراً فاعلاً في تحقيق رفاهيته، فمنذ زمن بعيد، سعت التقانة الحيوية إلى تطوير وسائل الإنتاج واكتشاف تطبيقات لصنع مواد تقيّد الإنسان، لكن ما المقصود فعلاً بالتقانة الحيوية؟ وما هو معناها الحقيقي؟

إن مصطلح التقانة الحيوية Biotechnology ذو أصل يوناني "ويتكون من مقطعين: الأول Bio المشتق من الكلمة اللاتينية Bios بمعنى الحياة أما الثاني Technology فيعني الطريقة المنظمة لعمل الأشياء" (سلام، 2008، ص 9). وتعرف التقانة الحيوية في المعنى الاصطلاحي بأنها، "تقنية تعتمد على البيولوجيا أي تسخير التكنولوجيا الحيوية، العمليات الخلوية والجزيئية الحيوية لتطوير تقنيات ومنتجات تساعد على تحسين حياتنا وصحة كوكبنا" (جبار، 2021، ص 85).

وقد ظهرت عدت تعريفات للتقانة الحيوية حسب اختلاف المرجعيات العلمية: يعرفها المجتمع العلمي البريطاني بأنها التطبيقات الحيوية والأنظمة ومراحل الإنتاج التصنيعية. أما المجتمع الياباني فيشير إلى أنها تقنية تستخدم الظواهر الحيوية لنسخ وإنتاج منتجات الحيوية مفيدة. بينما يرى التعريف الأمريكي أنها استخدام منظم للأحياء مثل الكائنات الحية الدقيقة أو مكونات الحيوية لأغراض مفيدة. ويذهب التعريف الأوروبي إلى أنها: "الاستخدام المتداخل للعلوم الكيمياء الحيوية والأحياء الدقيقة والهندسة للوصول إلى تطبيقات صناعية من الأحياء الدقيقة وزراعة الأنسجة أو أجزاء منها" (جبار، 2021، ص 86). انطلاقاً من هذه التعاريف، يتضح أن التقانة الحيوية هي علم يبحث في الكائنات الحية، ويستخدم مكوناتها؛ كالجينات والخلايا لصناعة منتجات تقيّد الإنسان. ولو تعمقنا في هذا المفهوم لأدركنا أن التقانة الحيوية ليست وليدة العصر الحديث، بل لها جذور ضاربة في التاريخ. فقد سعى الإنسان منذ القدم إلى تحسين ظروفه المعيشية، وحل مشكلات البيئة والصحة. إذ كان لقدماء المصريين السبق في التفكير في أسرار التقنية الحيوية

والهندسة الوراثية، فهم أول من استخدم الكائنات الحية الدقيقة في الصناعات الغذائية مثل: تخمير الخبز، الشعير، اللبن والقشدة وعمل النبيذ من الفاكهة. (سلام، 2008، ص 4)

وفي عام 1919، استخدم المهندس الهنغاري كارل إيريك مصطلح التقانة الحيوية للمرة الأولى في السياق العلمي "للدلالة على عمليات تحول المواد الأولية إلى منتجات مفيدة كتلك التي تقوم بها الكائنات الحية لتقديم منتج مثل عمليات التخمير" (الهيئة العربية للموسوعة، د.ت.). وتشير الكتابات التاريخية إلى أن تطور البشرية مر بمراحل متعددة؛ من حياة الصيد ثم اكتشاف الزراعة، وتدجين الحيوان والاستقرار في الحواضر، إلى تأسيس الدول والامبراطوريات، واستغلال المعادن واكتشاف الفحم ثم كانت الثورة الصناعية ومعها بدأ إنتاج الوقود الحيوي، والمواد الكيميائية من الكائنات الدقيقة، وتقنية المياه والتربة وصناعة الالبان والاجبان، وتحسين القيمة الغذائية للغذاء. كل ذلك يمثل مرحلة ما قبل الحداثة، أما بعد دخولنا عصر الحداثة، شهد مجال البيو تكنولوجيا تطوراً مذهلاً فلم تعد التكنولوجيا تتعامل مع الانسان من الخارج فقط بل أصبحت قادرة على اختراق باطنه والتأثير فيه مباشرة، فبعدها كانت التقانة الحيوية تهدف الى إنتاج مضادات حيوية ولقاحات، أصبحت اليوم تبحث في الهندسة الوراثية لعلاج الامراض، وتحسين النسل، وهو ما يعرف ب التلاعب المباشر والمتعمد في جينات الكائن الحي لأغراض تطبيقية (هابرماس، 2006، ص 54). كما ظهرت تطبيقات مثل: الاستنساخ (بدأً من النباتات مروراً بالحيوانات وصولاً إلى الإنسان). زراعة الأعضاء، عمليات الإجهاض، القتل الرحيم... كلها تجارب تم تطويرها في إطار البيو تكنولوجيا، بهدف تحسين حياة الانسان وتسهيلها. ومع ذلك، تطرح اليوم تساؤلات جوهرية حول هذه الممارسات: هل تؤدي فعلاً إلى سعادة الانسان؟ وهل راعت حدود الاخلاق؟ وماذا عن العواقب المحتملة لهذه التقنيات؟ ألا يمكن أن تنقلب عليه وتهدد وجوده ذاته؟

1.3. التكنولوجيا أداة تحرر:

لقد ساهمت التكنولوجيا في إنتاج وتطوير الأدوية واللقاحات الحيوية، ومعالجة الأمراض الخطيرة كالسرطان والسكري، والزهايمر وغيرها من الأمراض المستعصية، مما جعلها مجالاً فعالاً وأساسياً في تحسين حياة الإنسان. تشمل هذه العلاجات تقنيات مثل تعديل الجينات، حيث يمكن تصحيح العيوب الوراثية المسببة لأمراض معينة، تعد أمراض مثل التلف الكيسي وضمور العضلات الشوكي من الأمثلة على ما يمكن معالجته بالعلاج الجيني، وهو ما يساهم في تحسين جودة الحياة ويمنح المرضى أملاً أكبر في الشفاء (الجزيل، 2024). إضافة إلى ذلك، تساعد التكنولوجيا في التشخيص البيولوجي من خلال استخدام تقنيات مثل البيولوجيا الجزيئية التي تمكن الأطباء من تشخيص الأمراض بدقة وسرعة أكبر عبر تحليل حمض النووي والخلايا مما يسمح بالكشف عن الأمراض وتبعية تطورها. وفي المجال الزراعي، ساعدت التكنولوجيا على تعزيز الإنتاج وتقليل استخدام المبيدات الحشرية. إن الأسمدة الحيوية المعتمدة على الكائنات الحية الدقيقة، تعمل على تحسين امتصاص العناصر الغذائية في التربة، مما يرفع من مردودية المحاصيل بشكل طبيعي. أما في المجال الصناعي فقد لعبت التكنولوجيا دوراً حيوياً في الابتكارات المعاصرة، حيث يتم استخدام البكتيريا والفطريات لاستغلال عملياتها البيولوجية في إنتاج مواد ومنتجات جديدة مثل الوقود الحيوي، الذي يمثل أحد أبرز التطبيقات الصناعية للتكنولوجيا الحيوية (الجزيل، 2024).

وفي المجال البيئي، قدمت هذه التكنولوجيا حلولاً جديدة للتحديات البيئية، وساهمت في التقليل من التلوث، ما جعلها أداة فاعلة لتحسين العلاقات بين الانسان ومحيطه. انطلاقاً من هذه الإسهامات، يمكن اعتبار التكنولوجيا نمطاً من أنماط التحرر إذ مكنت الإنسان من السيطرة على الطبيعة وتوظيفها لخدمة مشاريعه التنموية. (أبو عرب، 2010، ص. 93)

وقد عبر عن هذا التصور الفيلسوف التجريبي فرانسيس بيكون حين قال 'المعرفة قوة' في إشارة إلى أن العلم والتكنولوجيا وسيلتان أساسيتان لتحرير الإنسان من قيود الطبيعة والجهل. ومن زاوية أخرى، يرى الفيلسوف الألماني بيتر سلوتردايك أن التكنولوجيا ليست عبئاً، وإنما ضرورة حضارية تشكل جزءاً من تكوين الانسان الحديث وأنها يمكن أن تكون ميداناً للتحرر إذا استخدمت بمسؤولية،

إذ يقول: "البحث في مجال الوراثة والبيو تكنولوجيا عن ترسيخ، سيزود المجتمعات المعاصرة حسب ما يأمل، بمرجعيات ومعايير صلبة تمنعها من الانحراف، وفقا للتقدم الذي تحرزه علوم الحياة" (جاكوب وآخرون، 2019، ص 118).

كما يعتقد مفكري حركة ما بعد الإنسانية، أمثال ماكس مور ونيك برستروم، أن التكنولوجيا يمكن توظيفها من أجل تسهيل حياة الإنسان، فحسب اعتقادهم أنه لا وجود لمبررات، أو أوامر أخلاقية تحد من تطوير واستخدام التكنولوجيا لتعزيز قدرات الإنسان. كما يعتقدون أن الاستخدام المثالي للتكنولوجيا سينتج كائنات حية تتمتع بقدرات فائقة، فيما يسمونه 'الإنسان المعزز' أي الإنسان الذي يتجاوز نسخته الحالية، ويطمح هذا الإنسان الجديد إلى تجاوز حالات الحزن والقلق والاكتئاب التي تلازم الإنسان المعاصر، ليصبح أكثر سعادة واستقرار. وقد أشاره بوفال نوح هراري في كتابه 'العاقول: تاريخ مختصر للجنس البشري'، إلى ظهور الإنسان المتأله، لها أصبح يتمتع به من قدرات خارقة. يقول في هذا الصدد: "سيسعى البشر جديا إلى الوصول إلى الخلود في القرن الحادي والعشرين، إذ أن الكفاح ضد الشيخوخة والموت ليس سوى امتداد لصراعهم ضد المجاعة والمرض" (بلقصور، 2003، ص 269). فالشيخوخة، بما تحمله من ضعف والآلام وأمراض، تعد أحد أكبر التحديات، التي دفعت الإنسان إلى التفكير في تجاوز حدود طبيعته، وقد رأى في التكنولوجيا الوسيلة الأنجح لمواجهة هذا المصير المحتوم، من خلال تطوير مواد وأدوية تمكنه من إطالة عمره والحفاظ على شبابه وقوته. وهو الأمر الذي تسعى من خلاله فلسفة الإنسان الجديد. "يعتقد الخبراء في هذا المجال أن البشر سيهزمون الموت بحلول عام 2200" (بلقصور، 2003، ص 270). وفي التقدم الدائم يقول أصحاب النزعة الإنسانية العابرة، "بوصفنا إكستروبيين، نحن نسعى لتحسين أنفسنا، وثقافتنا وبيئتنا، نسعى لتحسين ذواتنا جسديا وفكريا ونفسيا، ونمنح قيمة للسعي الدائم نحو المعرفة والفهم" (جاكوب وآخرون، 2019، ص 119).

وفي عصر ما بعد الإنسان، تصبح السيطرة على الحياة والموت أمرا ممكنا، إذ يستطيع الإنسان أن يخلق أشكالاً جديدة من الحياة الاصطناعية، وأنواع عابرة للجينات والهندسة الوراثية. كما ينتج هذا المزج بين الجسد والتكنولوجيا نموذجا جديدا يعرف بـ 'السايبورغ'، كائن سيبراني هجين من الآلة حي مخلوق وهو مزيج بين الواقع الاجتماعي ومخلوق متخيل (جاكوب وآخرون، 2019، ص 21). فالهدف من 'السايبورغ' هو خلق إنسان فائق جسديا ونفسيا، قادر على استعمار الكواكب واكتشاف الفضاء، وتحقيق النجاحات لم تكن ممكنة سابقا. وهكذا، يصبح الإنسان سيد الطبيعة، ويفتح أمامه أفاق جديدة من الحرية الجسدية والوجودية. (جاكوب وآخرون، 2019، ص 98)

وبهذا يرى دعاة ما بعد الإنسانية أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة فارغة، إذ أصبحت وسيلة لتحرير الإنسان من ضعفه وحدوده البيولوجية، ومنحه حياة أطول وأفضل، أي أنها تحقق له شكلا من أشكال 'التحرر البيولوجي'.

2.3. التكنولوجيا أداة تحكم:

بما أن التكنولوجيا الحيوية تمكن الإنسان من تحسين ذاته وتوسيع إمكانياته في بناء مصير أكثر حرية، فهل يمنحها ذلك؛ الحق في ممارسة نوع من السيطرة عليه، وإخضاع جسده ومصيره لقوى اقتصادية وسياسية؟

إن محاولة تحسين الإنسان وجعله كائنا خارقا يتمتع بصفات فائقة، أكثر ذكاء وأكثر شجاعة، وأقل خوفا من المهالك، لم تكن وليدة اللحظة أو فكرة ابتدعها علماء التكنولوجيا الحيوية فقط. فإذا تتبعنا المسار الفكري، نجد أن هذه الفكرة كانت حاضرة من قبل عند الفلاسفة أمثال 'ابن عربي في الفكر الإسلامي' و'فريدريك نيتشه في الفكر الغربي'. "فهذا الشيخ الأكبر ابن عربي يعد أول من أدخل مصطلح الإنسان الكامل في الفكر الصوفي والعربي الإسلامي عام" (عليوة، 2023، ص 466). وهو يقصد بذلك محمد صلى الله عليه وسلم، أما نيتشه، فذهب إلى 'موت إله' كنتيجة للحدث، ومطالبة بتنصيب 'الإنسان الأعلى' مكان الإله. لقد دعى نيتشه إلى بزوغ فجر الإنسان الأعلى 'السوبرمان' كرد فعل على هذا الموت الرمزي، قائلا: 'لقد مات الإله، ونحن من قتلناه' لم يقصد نيتشه موت الإله بالمعنى الحرفي، وإنما كان يشير إلى أن الإنسان المعاصر، من خلال الفلسفة والعلم والحدث، تخلى عن المعتقدات التي كانت

تمنح للحياة معناها ووجهتها ومن ثم، فهو يطالب بالإنسان قادر على خلق قيمه الخاصة، ويعيش حياة مليئة بالشجاعة والابداع (عليوة، 2023، ص 469).

وإذا تعمقنا في هذا الفكر نجد أن محاولة صنع 'الإنسان المعزز' (السايبورغ) تمثل امتدادا عمليا لفكرة 'الإنسان الأعلى' عند نيشه. فقد عمل العلماء المعاصرين من خلال تعديل الجينات والهندسة الوراثية والاستنساخ وزراعة الأعضاء، على محاولة تجسيد هذه الرؤية النيتشوية. ولكن، هل يمكن اعتبار هذا الإنسان إنسانا محررا؟ هل الإنسان الذي تتحكم فيه التقنية وتعيد تشكيل داخله وفق مخططات مسبقة هو إنسان حر؟

مما لا شك فيه أن التكنولوجيا قد ساهمت من جانب في تحرير الإنسان من الجهل والمرض، إلا أنها من جانب آخر ساهمت في طمس هويته وتقييد كينونته. فما حققته من إنجازات أسهمت في التقدم نحو الحرية، كان في الوقت نفسه خطوة نحو الاستعباد والسيطرة على الوجود الإنساني. يقول الفيلسوف محمد سبيلا: "وكان الانسان لا يتحرر إلا ليخطو خطوة أخرى في العبودية، فكل خطوة في طريق التحرر هي في الوقت نفسه، خطوة في طريق العبودية، فالعلم والتكنولوجيا اللذان اكتسبا في بداية النهضة صبغة مشروع تحرري، قد تحولوا اليوم إلى أدوات سيطرة واستعباد" (لعزيز، 2019). وهكذا يصبح الإنسان مسيرا من طرف التقنية، خاضعا لها، بدلا من أن يكون هو المتحكم فيها.

يحذر هربرت ماركوز من خطورة التكنولوجيا حين تتجاوز حدودها وتحول البشر إلى أدوات، فهو يرى أن الآلة عبد يستغل في صنع عباد آخرين (ماركوز، 2010، ص 18)، ويمثل هذا الاتجاه إلى السيطرة والاستعباد فمن الصعوبة أن يكون الإنسان حرا وهو في خضوع تام للتقنية، "وهكذا بدلا من أن تكون قوة التكنولوجيا قوة تحررية عن طريق تحويل الأشياء إلى أدوات، أمست عقبة في وجه التحرر عن طريق تحويل البشر إلى أدوات". ولأن الإنسان عجز عن مواجهة الأمراض والأوبئة والفقر، سلم نفسه إلى هذه التقنية معتقدا أنها الخلاص الوحيد، متناسيا، "أن السيطرة على شعب من آلات وأدوات هي أيضا سيطرة". [فأضحى ودون أن يدري عبدا لما صنع]، "فمن البديهي أن مادامت التكنولوجيا قائمة على منطق السيطرة والاضطهاد، فإن تحرر الإنسان لا يمكن أن يكون نتيجة عفوية للتقدم التقني في حد ذاته" (ماركوز، 2010، ص 19). فمن الممكن أن هذه التطورات قد تجعل الانسان يعيش حالة من الاعترا ب. يقول المفكر العربي سعيد الحفار في كتابه، 'البيولوجيا ومصير الانسان' "أن مستقبل الثورة البيولوجية سوف يتكشف عن متوالية لا تنتهي من الحوادث العجيبة والاكتشافات المثيرة، والمآزق المستحدثة، بحيث يصبح الإنسان بالنسبة لذاته كالرحالة الذي يسكن بلدا معاديا ليجد نفسه، ولما يكد يستقر مضطرا إلى الرحيل إلى بلد ثان ثم ثالث وهكذا... فيصبح الفرد تجاه المنجزات السلبية للثورة البيولوجية أشبه بغريب في بلد غريب" (الحفار، 1984، ص 30). ففي الوقت الذي تصل فيه التغيرات القادمة وتمس أعماق حياتنا وكياننا، فإنها بشكل أو آخر سوف تحطم علاقتنا المتوارثة، كما أنها ستعصف بقيمتنا وتصوراتنا، وتغير من أفكارنا (الحفار، 1984، ص 18).، ناهيك عن الانعكاسات الخطيرة التي قد تخلفها هذه التحولات: من تزايد اللامساواة إلى تقشي التمييز العنصري والظلم البيولوجي.

إن من بين الفلاسفة الذين ناقشوا مثل هذه الإشكاليات، نجد الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في كتابه 'مستقبل الطبيعة البشرية: نحو نسالة ليبرالية'، إذ يرى أن الطبيعة البشرية أصبحت أداة تلاعب من خلال التعديل الوراثي الذي يهدف إلى تحسين النسل وزيادة قدرات الإنسان، لكنه يرفض هذا التوجه لأنه يمس بالحرية الأخلاقية للفرد، قائلا: "إن التداخلات التي تهدف إلى تعديل وراثي لا تتناول على الحرية الأخلاقية إلا بقدر ما تخضع الشخص المعني للنوايا التي حددها الشخص الثالث وهي نوايا يرفضها الشخص المعني، لكنها غير قابلة للانعكاسات وهي تمنعه من أن يفهم نفسه بصفة الفاعل وحده لحياته الخاصة (...). ومن هنا فان البرمجة الوراثية تولد علاقة لا متوازية على أكثر من صعيد، إنها أبوية من نوع متميز" (هابرماس، 2006، ص 33).

وفي السياق نفسه، يحذر فرانسيس فوكو ياما، في كتابه 'مستقبلنا ما بعد البشري'، من عواقب الثورة التقنية الحيوية، ويتنبأ بظهور إنسان جديد، مختلف كلياً عما نعرفه اليوم، فالتدخل في الجينات قد يؤدي إلى ظهور كائنات 'ما بعد البشري' يقول فوكو ياما

"قد يتغير كل ذلك خلال الجيل القادم أو الذي يليه، وليس علينا أن نفترض عودة لحركة تحسين النسل التي تدعمها الدولة أو الهندسة الوراثية واسعة النطاق لنرى كيف يحدث ذلك (...). فستظهر لنا ليس مجرد معضلة أخلاقية، بل حرب طبقية شاملة" (فوكوياما، 2006، ص. 28). كما يشير إلى أن التجريب على البشر يشكل عقبة خطيرة أمام التطور السريع للهندسة الوراثية، وقد تؤدي النسب المنحرفة بين الجنسين إلى عواقب اجتماعية جسيمة (فوكوياما، 2006، ص. 106).

يطرح فوكوياما سؤالاً جوهرياً: لماذا يجب علينا أن نقلق بشأن التكنولوجيا الحيوية؟ ثم يجيب بأن رهانات هذه الثورة، وخصوصاً في علم الوراثة، قد تغير طبيعة الإنسان ذاته، ويضيف "ليس علينا قبول أي من هذه العوالم المستقبلية تحت شعار زائف عن الحرية، سواء كانت تلك حرية الحقوق الإنجابية غير محدودة أو حرية إجراء البحث العلمي بلا قيود، فلا يتعين علينا اعتبار أنفسنا عبيد التقدم التقني المحتوم" (فوكوياما، 2006، ص. 269). وهكذا يختم فوكوياما تحليله بتأكيد أن ما يبدو حرة، قد يخفي في طياته قناعاً للاستعباد، فالحرية الحقيقية تكمن في تدخل الدولة والسياسة لحماية الإنسان، والحفاظ على قيمه وكرامته، دون المساس بجسده وكيونته.

يتضح من خلال هذا الطرح أن العلم والتكنولوجيا الحيوية على وجه الخصوص، هي سلاح ذو حدين، حد نافع، وحد ضار فمن جهة تمثل التكنولوجيا مكسباً كبيراً للإنسانية، إذ ساهمت في اكتشافات ومنتجات سهلت حياة البشر في مجالات متعددة، كالزراعة والصناعة والطب، بل وحتى في إصلاح البيئة، كما مكنت من القضاء على الأمراض المستعصية، وخففت من الآلام، ومنحت الأمل للعديد من الحالات الطبية المستعصية. غير أن هذا الوجه المشرق يقابله جانب مظلم، حيث تجاوزت التكنولوجيا، وخصوصاً في بعض تطبيقاتها كالهندسة الوراثية والاستنساخ، وتطوير الذكاء الاصطناعي، حدودها العلمية، وأصبحت تهدد كرامة الإنسان وطبيعته البشرية. فالتقانة الحيوية لم تتوقف عند خدمة الإنسان، بل راحت تسعى إلى فرض نوع من السيطرة عليه، عبر التلاعب بجيناته، والتحكم في مصيره الجسدي والنفسي. وهكذا بعد أن كان الإنسان سيد الطبيعة، صار مهدداً، بأن يصبح عبداً لما صنعتته يده.

لقد أثارت هذه التجاوزات نقاشات أخلاقية عميقة، خصوصاً مع تجارب تجرى على البشر تنتهك قدسياتهم، وتغير طبيعتهم باسم 'التحسين'، و'التقدم'. ومع ذلك لا يمكن إنكار ما للتكنولوجيا من فضل على العالم، وعلى الإنسان بشكل خاص. لكن في المقابل، تبقى هناك حدود يجب ألا تتجاوز، لأن الحياة الإنسانية ليست مجالاً مفتوحاً للتجريب. إلا أن التكنولوجيا وباسم التقدم، كثيراً ما تجاهلت هذه الحدود واستمرت في توغلها، دون اعتبار لما قد تخلفه من عواقب تمس جوهر الإنسان ذاته. من هنا كان لابد من استحداث فكر أخلاقي جديد يوازن بين الحاجة إلى التقدم، والحفاظ على كرامة الإنسان. فظهرت البيواتيقا، كحقل فلسفي أخلاقي يهدف إلى وضع قوانين ومعايير للحد من التجاوزات التقنية، وضمان ألا يتحول الإنسان إلى مجرد موضوع للتعديل أو سلعة بيولوجية.

4. التطبيقات البيوطبية ومبدأ الكرامة الإنسانية (إشكالية الهوية، الاستنساخ، الموت الرحيم...).

إن التقدم الهائل في البيولوجيا والطب والهندسة الوراثية جعل من جسد الإنسان مجالاً لتجارب غير مسبوقة، مما استدعى طرح أسئلة جديدة حول حدود العلم، ومشروعية التدخل في حياة الإنسان ومصيره، خاصة حين يصبح العلم قادراً على 'إعادة الخلق' كما في الاستنساخ، أو إنهاء الحياة، كما في الموت الرحيم.

وهنا يبرز مبدأ الكرامة الإنسانية كمبدأ حاسم في تقييم مشروعية هذه التطبيقات، وضبط علاقتها بالحق في الحياة، والهوية الفردية، والمسؤولية الأخلاقية.

1.4. مبدأ الكرامة الإنسانية :

في عالم تتحول فيه الولادة إلى مشروع مخبري والموت غلى قرار قانوني، يطفو سؤال محوري: هل لاتزال الكرامة الإنسانية تجد مكانا لها في ظل التقدم البيو طبي؟ وبين وعود الشفاء والحرية، تبرز مخاوف فقدان الهوية وتحول الانسان إلى كائن قابل للبرمجة والتعديل.

لقد أدت التحولات الهائلة في التقنيات الحيوية، المتصلة مباشرة بالإنسان إلى خلق فجوات أخلاقية واسعة وأثارت إشكاليات ملحة حول حرية الإنسان وحقوقه، ولعل أهم هذه الإشكاليات: مبدأ الكرامة الإنسانية.

إن الحديث عن الكرامة الإنسانية، حديث عن حق جوهري، حديث عن مبدأ فريد ذو أهمية كبرى في مجالات مختلفة، بل قيمة إنسانية عظيمة لا تقارن ببقية القيم الأخرى، متقدمة عنهم من حيث الأولوية والمكانة، قيمة إنسانية أصيلة متأصلة في الإنسان متجذرة فيه، "حضورها يعني حضور إنسانية الإنسان وغيابها يعني غياب إنسانية الإنسان" (الرفاعي، 2025). إنها قيمة ذاتية تبدأ باحترام الفرد لذاته وتنتهي بكرامة الأمة ككل، فلا كرامة جماعية بلا كرامة فردية، إن المجتمعات التي تنتهك فيهم كرامة وحرية أفرادهم هي مجتمعات منتهكة الكرامة (زريق، 2016، ص 424).

الكرامة تولد مع الإنسان، لا تضاف إليه من الخارج، ولا تمنح من طرف آخر بل ترافقه منذ لحظة وجوده، وانتهاكها هو في الحقيقة انتهاك للبشرية جمعاء، والاعتراف بها هو في الأساس اعتراف بالقيمة الجوهرية لكل إنسان، فهي أساس العدالة الاجتماعية. حق أصيل لكل إنسان بغض النظر عن عرقه أو معتقده، أو جنسه، أو وضعه الاجتماعي، النظر إلى الإنسان كونه إنسانا دون الأخذ بما هو خارج إنسانيته ونطاقه، تكريمه ليس فضلا من أحد، بل واجب وحق أخلاقي جوهري تتوحد فيه قيمة الإنسان، ومكانته وتقديره لذاته وتقدير الغير له. "الكرامة هي وعي الإنسان بالحرية" (الرفاعي، 2025). فالإنسان متى فهم الحرية وأدرك معناها وعمل وفق مقتضياتها، صار جديرا بكرامته، فهي مقترنة بحريته واستقلاليتيه.

لقد منح الله تعالى هذه الكرامة لكل البشر دون تمييز، كما جاء في قوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم، وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تقضيلًا" (القرآن الكريم، الإسراء: 70). فهو تكريم إلهي، يسبق كل القوانين الوضعية، ويلقي علينا مسؤولية صيانة هذه الكرامة والدفاع عنها أمام كل تهديد.

فقد احتل الإنسان مركز الاهتمام في الفكر الفلسفي منذ أقدم العصور، فكان محور الإشكاليات الكبرى، فبعدما انشغل الفلاسفة الأوائل بالطبيعة جاء سقراط وأعاد الفلسفة إلى الذات الإنسانية داعيا إلى معرفة النفس من خلال شعاره الشهير 'اعرف نفسك بنفسك'. أما السفسطائيين، فقد أعلنوا أن الإنسان هو 'مقياس كل شيء'، ليصبح بذلك المرجع الأساسي في الحكم على ما هو حق وخير، كما واصل أفلاطون مسيرة أستاذه سقراط مجسدا أهمية النفس وسمو الروح. في حين رأى أرسطو أن "الكرامة ليست في نيل التقدير ولكن في إدراك أننا نستحق ذلك" (حسن، 2016). كل هؤلاء الفلاسفة الكلاسيكيين أسسوا لتصور يعلي من شأن الإنسان ويفرض احترامه لذاته.

وفي عصر التنوير، بلغت العناية بالكرامة أوجها مع فكر إيمانويل كانط الذي عرف ب "فيلسوف الكرامة". إذ رأى أن الكرامة تنبع من كون الانسان غاية في ذاته، وليس وسيلة لتحقيق أغراض الآخرين، وهو ما عبر عنه بقوله: "عامل الإنسانية سواء في شخصك أو في شخص غيرك، دائما كغاية، لا كوسيلة فقط" (حسن، 2016). وهذا يعني أن الكرامة الكانطية ليست مجرد قيمة بل قانون أخلاقي كوني يجب احترامه دائما وفي كل الظروف.

أما الفكر الفلسفي المعاصر فقد جاء ليعزز هذه النظرة، ومن أبرز من تناول الكرامة المعاصرة، فرانسيس فوكو ياما، الذي رأى أن التقدم التقني، خاصة في مجالات مثل الاستنساخ والتعديل الوراثي يشكل تهديدا للكرامة، يقول فوكو ياما تعليقا على مرسوم المجلس

الأوروبي بشأن الاستنساخ البشري: "أن تحويل الإنسان إلى آلة عن طريق التخليق المعتمد لبشر متطابقين وراثيا هو أمر مناف للكرامة البشرية وبالتالي هو يشكل استخداما خاطئا للطب وعلم الاحياء" (فوكوياما، 2006، ص. 187).

يرى فوكوياما أن أهم المفاهيم التي يطرحها السياسيون، تتمركز حول قضية الكرامة الانسانية رغبة في الحصول على التقدير واعتراف، أي ان البشر يسعون دائما من أجل اعتراف الآخرين بكرامتهم ووصفهم أعضاء في جماعات دينية أو عرقية أو غيرها، أن يحترمهم البشر الآخرون بطريقة التي يتحدثون أنهم يستحقونها، كل ذلك للعيش بحرية وكرامة (فوكوياما، 2006، ص. 188).

يدعو فوكوياما إلى الاعتراف بالمساواة والاحترام من خلال تجريد الإنسان من جميع خصائصه العرضية التي هي عبارة عن لون البشرة، الثروة، الطبقة الاجتماعية والجنس، وحتى المواهب الطبيعية للفرد، جميعها يعتبرها فوكوياما مصادفات تقع عند الولادة وهي خصائص غير جوهرية في حين سيبقى تحتها بعض الخصائص البشرية الجوهرية والتي تستحق قدرا معيناً من الاحترام ويسمى ذلك بالعامل (س) الذي يعتبره أساس المساواة بين جميع البشر (فوكوياما، 2006، ص. 189).

وعلى سبيل إحياء الكرامة الإنسانية، يصرح فوكوياما أن إنكار مفهوم الكرامة الإنسانية هو إنكار لمبدأ يخص الجنس البشري الذي يخوله بمكانة أخلاقية تكون أعلى من بقية العالم الطبيعي، فهو يرفض كل من الهندسة الوراثية والاستنساخ والتلاعب الجيني على سبيل تحسين النسل، ويدعو إلى حماية النسق الكامل للطبيعة الإنسانية المعقدة ضد كل المحاولات تعديل الذات، فحقوق الإنسان أولى من أي غايات علمية (فوكوياما، 2006، ص. 201).

يحافظ فوكوياما على مبدأ المساواة ويقر أن ليس هناك مساواة في الحرية إلا بوجود مساواة طبيعية بين البشر (فوكوياما، 2006، ص. 266).

وفي السياق نفسه يقدم بورغن هابرماس طرحا نقديا للتدخلات البيولوجية، خاصة التعديلات الجينية. فهو يرى أن الكرامة الإنسانية ليست فقط قيمة مجردة تمنح بل قيمة مرتبطة بالهوية الذاتية والاعتراف المتبادل، ليست صفة نملكها كالذكاء بل إشارة بعدم المساس في إطار متساوي، "تستحق الحياة الإنسانية (الكرامة) وهي تتطلب وجوب احترام حتى في أشكالها المغفلة" (هابرماس، 2006، ص. 48).

كما يرى أن الطفل أو الجنين لنا اتجاهه واجبات أخلاقية وقانونية، فليس علينا أن نجعل من الكائن البشري للمضغة على شبكة ليتحول الطفل وهو في بطن أمه إلى مرسل إليه بالمعنى الاجتماعي المسبق. "إن الاستخدام المبتسر لمفهوم الكرامة الإنسانية يتيح لضرورة حماية الجنين لأن ذلك من حقه أيضا" (هابرماس، 2006، ص. 49).

إن التلاعب بالجينوم البشري وإختراق العلماء عالم الوراثة كل ذلك يززع الفوارق الحادة بين الذات والموضوع بين ماهو طبيعي وما هو مفبرك.

هابرماس يراهن على أن الإنسان عندما يعرف أن جينومه الشخصي قد تمت برمجته سيولد نمط جديد من العلاقات اللامتوازية بشكل كبير جدا بين الأشخاص وأنها من المحتمل ستؤدي إلى نزاعات مستقبلية، فالمستنسخ يفقد هويته الحقيقية والإنسان المبرمج يعيش مع وعي بأن سماته الوراثية قد تم التلاعب بها بهدف تأثير معين على طبعه الوراثي. ما يؤسس لعلاقات أبوية غير متوازنة، ويمس بعمق استقلالية الإنسان (هابرماس، 2006، ص. 55).

أما هانس يوناس، فيذهب أبعد، معتبرا أن التحكم في الجينوم البشري يعيد إلى موقع التبعية بعد أن ظن نفسه سيدا للطبيعة، يقول: "إن الطبيعة خاضعة للتقنية تحتوي مجددا الإنسان كان معارضا لها بالتقنية بوصفه سيدا" (هابرماس، 2006، ص. 70) فالخطر حسبه، لا يمكن فقط في ضياع الكرامة، بل في فقدان الإنسان نفسه، ليحل محله إنسان اصطناعي، فاقد الوعي والهوية.

وفي ضوء ما سبق، يصبح الحديث عن الكرامة الإنسانية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، فبين مثالية المبادئ وواقع التجاوزات نجد أنفسنا اليوم أمام مسؤولية أخلاقية كبرى: كيف نحمي الكرامة الإنسانية في ظل التقدم العلمي؟ ليس المهم كيف نفهم الكرامة نظرياً، بل كيف نؤسسها عملياً؟ كيف نمنح كل إنسان حقه في العيش بكرامة، دون تمييز دون خوف من أن تتحول حياته إلى منتج بيولوجي قابل للتعديل أو الإقصاء؟ إن مبدأ الكرامة الإنسانية لم يعد ترفاً نظرياً، بل حاجزاً أخلاقياً ضرورياً في وجه سطوة التقنية.

2.4. الاستنساخ الحيوي:

يعد الاستنساخ من أخطر العمليات الطبية التي أنجزها علماء البيولوجيا وهو فرع من فروع علم الأحياء ومجال واسع في الهندسة الوراثية، الاستنساخ هو توليد كائن حي مطابق تماماً لكائن حي آخر أي صنع نسخة وراثية مطابقة للكائن الأصلي (روبير، 2015، ص. 3). وقد أصبحت إعادة برمجة الخلايا البالغة باستخدام تقنيات متقدمة ممكنة، حيث "يؤخذ نواة خلية من كائن حي وتزرع في بويضة منزوعة النواة (أي خالية من مادتها الوراثية)، مما يؤدي إلى تكون الجنين مطابق للكائن الذي أخذت منه الخلية، من هنا سميت هذه العملية استنساخاً "لأن الجنين يكون نسخة أخرى مطابقة تماماً للأصل" (عتريسي، 2002، ص. 9).

والحقيقة أن فكرة الاستنساخ ليست حديثة العهد، إذ بدأت المحاولات الأولى منذ الخمسينات القرن الماضي، تم تجسيد بويضة البقرة ونقلها إلى رحم بقرة أخرى. وفي عام 1952، أجري العالمان روبرت برجيس وتوماس كينج أول محاولة لاستنساخ ضفدعة ثم تطورت الفكرة تدريجياً، ونجحت في عام 1955 حيث ولد الحملان في أسكتلندا من غير اتخاذ المني والبويضة، واستمر الباحثون على إنتاج تلك النوعية من الخلايا بوضع صفات معينة في الخلية الملقحة لتحسين نوعية الغنم، بينما في عام 1963 نجح العالم جون جاردن في استنساخ مجموعة كبيرة من الضفادع، وفي عام 1978 كانت ولادة أول طفلة لأبوين من إنجلترا، بحيث كان أول حدث لولادة طفل الأنابيب. وفي عام 1985 قام العالم رالف برستر بتصنيع الخنازير في معمل وذلك لإنتاج هرمونات النمو، ونجح في ذلك. إلى أن أعلن، كامبل وبلهوت عام 1997 عن مولد نعجة 'دولي' التي أحدثت ضجة كبيرة لم يشهد لها العالم من قبل، ضجة عالمية فاقت تلك التي حدثت بعد اكتشاف القنبلة الذرية فكانت "أول حالة تسجل لاستنساخ ثدي من خلية غير جنينية" (سيلوانس، 2020، ص. 2)، وأعتبر هذا الانجاز حدثاً فريداً في بابه، لكنه في الوقت نفسه أثار جدلاً أخلاقياً واسعاً. فقد تساءل البعض: هل أصبح الإنسان قادراً على 'خلق' نظيراً له؟ وهل من الممكن استنساخ البشر في المستقبل القريب؟ فانقسم معسكر الخبراء إلى قسمين: فريق رأى أن في الاستنساخ فرصة واعدة، وأنه لا بأس في إعادة أشخاص مثل أينشتاين، إذا ما ولدوا وأظهروا نبوغاً خارقاً، لماذا لا نعمل على استنساخهم للاستفادة من عبقرتهم لأطول وقت ممكن وفريق آخر اعتبر الأمر خطراً وجودياً وأخلاقياً، مؤكداً أن استنساخ إنسان كامل لا يزال مستحيلاً تقنياً، وغير مقبول من الناحية الأخلاقية أو القانونية (سيلوانس، 2020، ص. 3).

ويتفق معظم العلماء إلى جانب فقهاء القانون والأخلاق، على أن حق الحياة هو حق أساسي لا يجوز المساس به فالحياة تقوم على جملة من المبادئ والثوابت التي تمنع التعامل مع الجسد البشري من دون قيود. ويجب أن تقيد الأبحاث العلمية، خاصة تلك المرتبطة بالاستنساخ، بقوانين صارمة تحفظ الكرامة الإنسانية، وتضمن احترام الحقوق الأساسية، ومنها الحق في الحياة الحق في الصحة، والحق في الاستفادة من التقدم الطبي دون المساس بسلامة الإنسان أو هويته. وقد نصت المواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على منع أي تجربة أو بحث علمي يهدد سلامة الإنسان أو ينتهك كرامته. فالجنين يعد كائناً له حق في الحياة منذ اللحظة الأولى ولا يفرق في هذا السياق بين الجنين والشيخ الطاعن في السن. (عتريسي، 2002، ص. 17)

إن نسبة نجاح الاستنساخ على الإنسان ضعيفة جداً خاصة أنه من 3 بالمائة أو أقل ينجح فيها الاستنساخ على الحيوان مما يعني أن خطر الاستنساخ مزال ماثلاً أمامهم وفق صيغ الطب (عتريسي، 2002، ص. 22). الاستنساخ فكرة تتحدى الهوية الفردية، من هو المستنسخ؟ هل هو مجرد نسخة؟ وهل له شخصية مستقلة؟ الهوية تنسب إلى آباءنا إذن المستنسخ إلى من ينسب؟ وهل يسمح أن يعامل الإنسان كمنتوج بيولوجي؟

القوانين الوضعية في معظم دول العالم تحظر الاستنساخ البشري، سواء بهدف الإنجاب أو لأغراض تجريبية. وهي تفرض عقوبات صارمة، منها الغرامات المالية الكبيرة والسجن، على كل من يقدم علو إجراء هذه العمليات. كما تمنع تكوين الأجنة الهجينة، وتحذر من الأثار السلبية للاستنساخ على الفرد والمجتمع، خاصة إذا تكررت نسخة الشخص الواحد مما يهدد استقرار النظام القانوني والاجتماعي في (الهوية والميراث، والتجارة والقضاء ...) (عتريسي، 2002، ص. 77).

لقد أثبتت التجارب أن المغامرة في هذا المجال، دون ضمانات أخلاقية وقوانين قد تكون غير محمودة العواقب خاصة في ظل الأرقام المخيفة عن فشل هذه التقنية وخطورتها على الصحة والكرامة الإنسانية (عتريسي، 2002، ص. 81).

3.4. الموت الرحيم:

لقد أخذت مسألة الموت في عصرنا أبعادا جديدة فلم يعد ينظر إليه فقط باعتباره نهاية حتمية للحياة، بل أصبح يطرح باعتباره خيارا قد يلجئ إليه الفرد لإنهاء معاناته 'بكرامة'، فيما يعرف ب'الموت الرحيم'.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه: ما المقصود بالموت الرحيم؟ وهل يعد إنهاء حياة إنسان مريض بهذه الطريقة تعبيرا عن الكرامة؟ وهل تدفع الكرامة بالضرورة إلى إنهاء الحياة؟

يعود أصل فكرة الموت الرحيم إلى عصور القديمة، حيث كان ينهي أحيانا على حياة من يعتبر ميؤوسا من شفائه، سواء بالقتل المباشر أو بوقف العلاج بشكل متعمد. وقد أشار 'أفلاطون' في كتابه 'الجمهورية' "ينبغي لك أن تنتدب أطباء وقضاة في المدينة، يتحلون بصفة التي ذكرناها لكي يعتنوا بالمواطنين ذوي البنية الجسدية والعقلية المتينة أما أصحاب الأجساد العليلة فلنتركهم يموتون، وكذلك أصحاب النفوس المنحرفة والفاصلة، ومما لا شك فيه أنه ذلك يعود بالخير على المرضى أنفسهم وعلى المدينة" (بيدوح، 2020، ص. 2). في المقابل، برزت مواقف أخلاقية طبية معارضة لهذا المنطق، أهمها موقف الطبيب اليوناني الشهير أبقرط، الذي أقسم ألا يعطي دواء مميتا لأي مريض ولا حتى أن يقدم له نصيحة تؤدي إلى الموت. وقد عرفت البشرية لاحقا فصولا مأساوية من 'القتل الرحيم القيصري'، كما حدث في الحقبة النازية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم التخلص من عشرات الآلاف من المسنين وذوي الإعاقة في غرف الغاز ومخارج الجثث، بدعوى 'التطهير البيولوجي' أو 'الراحة من الألم' (بيدوح، 2020، ص. 3).

إن أول من استخدم مصطلح Euthanasia كان الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون في كتابه الأرغانون الجديد. وهو مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية Thanatos الموت (الجيد أو المريح)، ويعني 'الموت الهادئ أو الجميل'، ومن هنا تطورت الفكرة لتطرح كمهمة جديدة للطبيب "ليس فقط إنقاذ الحياة، بل أحيانا إنهاؤها برحمة" (بن زايد، 2024)، حين تغدو الآلام غير محتملة.

وقد بدأت ملامح الجدل الحديث حول القتل الرحيم عام 1973، بعد حادثة لطبية في هولندا، أنهت حياة والدتها المريضة بحقنة قاتلة تنفيذًا لوصيتها. ومنذ ذلك الوقت، انقسم الرأي العام بين مؤيد ومعارض، إلى أن شرع الوت الرحيم قانونيا في هولندا عام 2002. كما اعتمدته دول أخرى بدرجات متفاوتة. منها بلجيكا، سويسرا، ولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر إنهاء العلاج في بعض الحالات أمرا قانونيا وأخلاقيا (بيدوح، 2020، ص. 3).

أما مؤيدو القتل الرحيم، فلهم حجج إنسانية واجتماعية، وقانونية واقتصادية، إذ يرون أن للمريض كما له 'الحق في الحياة' له الحق كذلك في أن يختار موته حين تتحول حياته إلى معاناة دائمة بلا أمل. فظهرت جمعيات تطالب بإقرار 'حق الموت بكرامة' تحت إشراف طبي يضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق. ويعتبر هؤلاء أن من غير المعقول أن يترك المريض في حالة ألم شديد دون أي تدخل لتحقيق معاناته، في حين أن جرعة واحدة من الدواء قد تمنحه راحة وسكينة نهائية.

وفي المقابل، يعارض آخرون هذه الفكرة بشدة ويرون في الموت الرحيم شكلاً من أشكال القتل، ويؤكدون أن الحياة ليست ملكاً للفرد، ولا يحق له التصرف فيها كما يشاء فالحياة في نظرهم، مقدسة لا يجوز انتهاكها تحت أي ذريعة، والكرامة لا تتحقق بإنهاء الحياة، بل بمرافقة المريض ومساعدته على مواجهة الألم، وتقديم الدعم الجسدي والمعنوي له. (بيدو، 2020، ص. 4) فإذا كان الموت يخفف عن المريض، فماذا عن معاناة أهله ومحبيه؟

جميع الناس يولدون أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، وبما أن الإنسان حامل في ذاته لقيمة الكرامة، فيجب عليه احترام كرامة الآخرين، خصوصاً عندما يكونون في حالات ضعف تجعلهم عرضة للاستغلال أو الانتهاك. فكرامة الإنسان كما أشار الفلاسفة هي المعيار الذي يقاس به تعاملنا مع غيرنا، خاصة في المواقف الحساسة. ومن منظور فلسفي يرى كنان أن الحفاظ على الحياة واجب أخلاقي كوني، واحترام الحياة هو تأكيد على كرامة الفرد، فالحق الطبيعي والأول للإنسان، قبل أي شيء هو 'الحق في الحياة'. (بيدو، 2020، ص. 5)

4.4. علم الاجنة:

يعد علم الاجنة من أهم مجالات البيوطبية التي تهتم بالدراسة الفيزيولوجية للكائن الحي في مراحله الجنينية الأولى. وتمثل هذه الدراسة متابعة مراحل التلقيح وتحديد الصعوبات التي قد تواجه هذه العملية، وإيجاد سبيل لعلاج الجنين خلال فترة الحمل، بالإضافة إلى تحديد جنس الجنين قبل الولادة ومن أبرز إسهامات التي قدمها هذا العلم للبشرية هو إيجاد حلول لمشكلة العقم وذلك عبر وسيلتين أساسيتين: الإخصاب الصناعي، والإخصاب الصناعي خارج الرحم، والمعروف بـ 'أطفال الانابيب'. (البقصي، 1993، ص. 76)

الاخصاب الصناعي هو عملية تلقيح تنجز طبيًا دون حدوث اتصال جنسي بين الرجل والمرأة. ويكون ذلك إما باستخدام سائل المنوي من متبرع خارجي، فيطلق عليه الاخصاب الصناعي عن طريق متطوع، وتعود دوافع اللجوء الى هذا الأسلوب إلى أسباب مثل العقم أو ضعف الخصوبة أو الخشية من نقل أمراض وراثية وفي بعض الحالات، تلجأ إلى إستأجار رحم امرأة أخرى تحمل الجنين بدل عن الزوجة، وتسمى حينها 'بالأم البديلة'. غير أن هذه الممارسات الطبية تطرح تساؤلات أخلاقية عميقة: هل نسعى إلى إنجاب طفل بأي وسيلة حتى لو كان ذلك على حساب الكرامة الإنسانية؟ وهل نحن بصدد انتهاك لقدسية الحياة البشرية حين نخضع الجنين لتجارب وتقنيات قد تحولته إلى مجرد مشروع بيولوجي؟ (البقصي، 1993، ص. 77)

وفي هذا السياق، ظهرت مبادرات مشكوك فيها أخلاقياً. مثل محاولة بعض الأفراد في الولايات المتحدة، جمع نطف من عباقرة وتجميدها بهدف إنجاب 'أطفال عباقرة' وهي فكرة أيدها العالم هيرمان مولر، الحاصل على جائزة نوبل. معتقداً أن بإمكان تحسين النسل البشري عبر تقنيات الإخصاب. لكن هذه المبادرات لم تلقى قبولاً أخلاقياً أو اجتماعياً واسعاً. (البقصي، 1993، ص. 78)

أما الإخصاب الصناعي خارج الرحم (أطفال الانابيب)، فهو يتم عبر تلقيح البويضة بالحيوان المنوي خارج الجسد، ثم تزرع البويضة الملقحة لاحقاً في رحم الأنثى، وقد تمخضت هذه التقنية عن ولادة أول طفلة بهذه الطريقة في إنجلترا سنة 1978. ومع ذلك لا تخلو هذه الممارسة من إشكاليات، أبرزها الخوف من اختلاط الانساب في حال حدوث خطأ أو تلاعب متعمد في الجينات، مما دفع بعض العلماء والفقهاء إلى التحفظ أو التحريم. ورغم الاعتراضات، استمرت هذه العمليات وانتشرت على نطاق واسع خاصة بين النساء اللواتي يعانين من مشكلات تمنع الانجاب بطرق طبيعية، فقد أصبح الطب الحديث قادراً على حل كثير من مشاكل العقم عبر تقنيات مثل الاخصاب الصناعي وزراعة الاجنة وتأجير الارحام مما ساهم في ولادة آلاف الأطفال، لكنه في الوقت ذاته فتح باب أمام تساؤلات مؤرقة: هل لا يزال الطفل يولد 'كهدية' كما في الماضي؟ أم أصبح مجرد مشروع تقني تنتجه المختبرات؟ ألا يؤدي ذلك إلى فقدان الهوية البشرية للجنين؟ وهل الطفل الذي يولد بهذه الطرق لا يعامل إلا كمنتج قابل للتسويق والشراء؟ (البقصي، 1993، ص. 79)

إن مبدأ الكرامة لا يقتصر على الانسان الراشد أو الواعي، بل يشمل أيضا الجنين، حتى هو مجرد مضغة في رحم أمه، هذا ما يؤكد الفيلسوف المعاصر يورغن هابرماس حين يقول: "إن الاستخدام المبتسر لمفهوم الكرامة الإنسانية يتيح ضرورة حماية الجنين، لأنه بحاجة إلى ذلك، ولأن ذلك من حقه أيضا" (هابرماس، 2006، ص. 49) فالجنين، وإن لم يكن كائنا اجتماعيا بعد، إلا أن له مكانة أخلاقية وقانونية تستوجب الحماية، ولا ينبغي أن نفرغ كينونته من معناها الإنساني، أو نجعله مجرد 'مستقبل بيولوجي' محكوم بشبكات اجتماعية وتقنية تتحكم في مصيره.

إن التطبيقات البيوطبية التي أفرزها التقدم التكنولوجي رغم ما تحمله من وعود بتطوير الانسان وربما جعله 'كائنا خارقا'، قد أثارت إشكاليات فلسفية جوهرية وفي مقدمتها 'مبدأ الكرامة الإنسانية' الذي يشكل حدا أخلاقيا لا يمكن تجاوزه مهما بلغت طموحات العلم. فهذا المبدأ ليس عقبة أمام التقدم، وإنما هو شرطه الأخلاقي والأساسي، إذ لا معنى لتطور تقني يفرغ الإنسان من إنسانيته. كما تطرح هذه التطبيقات خطرا مباشرا على هوية الفرد وهي جوهر كيانه. فالإنسان دون هوية ثابتة يقصى من دائرة الاعتراف البشري وينظر إليه كمجرد كائن وظيفي (هابرماس، 2006، ص. 52)، لا يتمتع بالاحترام بل قد يقابل بالرفض أو السخرية، بل أكثر من ذلك، فإن نجاحه وتقوؤه المزعوم يصبح موضع تشكيك، لأنه صادر عن تعديل جيني مبرمج لاعن إرادة حرة أو جهد فردي. إنه 'إنسان معدل'، لا ذات حرة.

صحيح أن لجوء الانسان إلى هذه التطبيقات ينبع أحيانا من دوافع إنسانية نبيلة، كالرغبة في تجاوز الألم أو التغلب على العقم أو الشفاء من الامراض. غير أن الحد الفاصل بين العلاج والعبث يظل هشا، متى يتحول التقدم إلى تغول؟ ومتى يصبح الانسان ضحية لما اخترعه لا سيئا عليه؟

5. البيواتيقا والسؤال القانوني والديني:

إن التحدي الذي تثيره التقنية الحيوية، بما يمتزج فيه النافع والضار على نحو بالغ التشابك، أحدث جدلا واسعا بين معسكرين متباينين. فالمعسكر الأول يضم علماء وباحثين يرغبون في توسيع آفاق المعرفة العلمية، ويرون ان المجتمع لا ينبغي أن يضع قيودا صارمة أمام التطور التقني الحديث. أما المعسكر الثاني فيجمع أطرافا متعددة المشارب تحمل مخاوف أخلاقية تجاه التقنية الحيوية، من معارضي التطبيقات الحديثة، والبيئييين المؤمنون بقدسية الطبيعة، والمتدينين الملتمزين، والسياسيين (فوكوياما، 2006، ص. 225).

وأمام الزخم الهائل الذي تشهده التقنية الحيوية اليوم تبرز الحاجة إلى مقارنة تنظيمية أكثر دقة، لا تكتفي بحشد المواقف الأخلاقية لتأييد أو المعارضة هذه التطبيقات، حيث تتأمل بواقعية في طبيعة المؤسسات القادرة على التحكم في سرعة التطوير ومداه. ومن هنا تبرز البيواتيقا كمجال تطبيقي يعالج إشكاليات معقدة، ويضع كل من القانون والدين أمام تحد غير مسبوق: كيف يمكن ضبط ما ينجزه العقل العلمي دون الوقوع في فخ المنع المطلق أو الانفلات الأخلاقي؟ ومن ذا الذي يخول اتخاذ القرار بشأن التحكم في إحدى التقنيات الحيوية الحديثة؟ وبأي سلطة؟ (فوكوياما، 2006، ص. 227)

1.5. البيواتيقا والقانون:

من بين القضايا التي تصدى لها القانون الوضعي في العقود الأخيرة، قضايا البيواتيقا، إذ برز علم الاحياء الحديث كمجال واسع فتح آفاقا غير مسبقة في التقدم الطبي، دون ان يتوقف عند عواقب المحتملة على الانسان. وقد جعل هذا التطور القانون مضطرا لرسم حدود فاصلة بين الممكن والممنوع، وبين ما يمكن الاستفادة منه وما يجب حظره (عبد الباقي، 2021، ص. 784).

وعلى الرغم من ان علم الاحياء والقانون ينتهيان الى ثقافتين مختلفتين، فإن اهتمامهما متشابك، فالأحياء تدرس قوانين الحياة، بينما يحكم القانون أنشطة البشر ويحمي حياتهم، وتطرح البيولوجيا قضايا جديدة أمام القانون، الذي بدوره يأخذ بالاعتبار معطيات

العلوم البيولوجية عند منع استخدام أنواع معينة من أسلحة الدمار والحرب، أو عند التفرقة بين ممارسة الطب وإجراء التجارب البيولوجية هنا تطرح تساؤلات جوهرية: هل يحق للباحثين البيولوجيين إجراء التجارب الطبية على البشر كما يحدث حالياً في بعض الدول الكبرى؟ (الحفار، 1984، ص. 205) وهل يجوز قانونياً وأخلاقياً التلاعب بجينات الكائنات الحية وتعديلها لأغراض علمية حسب الرغبة؟

غالباً ما يعتمد على عالم الأخلاقيات الحيوية لاتخاذ القرارات الحاسمة في هذه القضايا لكن ماذا إذا كان هذا العلم يخبرنا أننا لا نستطيع القيام بأمر ما؟ هنا يظهر أن الفكر الأخلاقي الجديد هو أيضاً فكر قانوني جديد وأن العودة إلى الأخلاق في المجال الطبي والبيولوجي صاحبها دعوة إلى القانون. وقد توجت هذه العودة بإنشاء مبحث قانوني جديد يعني بتنظيم القضايا المستجدة في ميادين الطب والبيولوجيا والصحة. أطلق عليه اسم القانون الطبي/البيولوجي وهو إطار قانوني يستعان به لحل المعضلات الأخلاقية التي تثيرها الممارسات الطبية والبيولوجية (بوفتاس، 2001).

لقد أثارت قضية استخدام اللجنة البشرية خلافاً واسعاً في الأوساط السياسية، وشملت مواضيع مثل الإجهاض، والاختصاص الصناعي وأبحاث الخلايا الجذعية، اختيار الجنس، الاستنساخ لأغراض بحثية، والهندسة الجينية للخط الجنسي، ورغم التحديات التي طرحتها هذه التقنيات؛ نجد بعض الدول -مثل فلندا والسويد وإسبانيا- تسمح بإجراء الأبحاث على الأجنة، بينما ترفض دول أخرى -مثل هنغاريا وكوستاريكا وإكوادور- وتضع قيوداً صارمة مستندة إلى منح الجنين حق الحياة. وتعد ألمانيا من أكثر الدول تشدداً في هذا المجال، فمِنذ إقرار قانون حماية الأجنة عام 1990، فرضت قيود على مجالات عدة، منها استخدام غير مشروع للأجنة البشرية، والتعديل الصناعي، والاستنساخ، والتهجين، وانتقاء الجنس. (فوكوياما، 2006، ص. 252)

يرتكز القانون في مثل هذه الحالات على مبادئ حقوق الإنسان، مستنكراً أي تجاوزات تمس كرامة الإنسان. وقد عقدت حول هذا الاعتبار مؤتمرات دولية لحماية حقوق الإنسان وكرامته، ومن بينها مؤتمر 1955 الذي أصدر قرارات تؤكد "أن حقوق الإنسان تقيد سلطة الدولة، وأنها لا تقتصر على المجالين السياسي أو القانوني فقط بل تفرض التزامات إيجابية على المشرع. أبرزها تأكيد كرامة الإنسان اقتصادياً واجتماعياً" ويؤكد 'فريدمان' مجموعة من المبادئ للحفاظ على أسس القانون والحرية الفردية، من بينها وجوب إتباع المشرع سياسة كريمة في تعويض عن التدخل في المصالح الفردية المشروعة وإتاحة سبل الطعن أمام درجات متعددة من القضاء. "فالحرية الشخصية هي ملاك الحياة الإنسانية لا تخلقها شرائع بل تنظمها، ولا توجد قوانين بل توفق بين شتى مناحيها ومختلف توجيهات تحقيقاً للخير المشترك" (زريق، 2016، ص. 216).

وقد أحدثت التطورات مثل التلقيح الاصطناعي إشكاليات قانونية معقدة: فإذا كانت النطفة للرجل المتبرع غير الزوج، فمن هو الوالد الشرعي؟ وهل تعد الزوجة زانية؟ وهل يحق للزوج الاعتراض؟ كذلك يطرح الاستنساخ أسئلة قانونية وأخلاقية خطيرة، إذ قد يؤدي إلى التقسيم البشري إلى طبقات بناءً على صفات ذهنية أو بدنية مصطنعة، مما يعزز طغيان فئة على أخرى. كما يثير موضوع استغلال المرأة كحاضنة، أسئلة حول استخدام الجسد البشري لأغراض غير إنسانية. لهذا يظل السؤال الجوهرى أمام القانون والمجتمع: هل ينبغي السماح بالعلوم البيولوجية بمتابعة أبحاثها بحرية كاملة، أم يجب تقييدها بالقانون لصالح المجتمع البشري؟ وقد دعا كثيرون، المجتمع العلمي إلى توقف عن التجارب التي قد تؤدي إلى تطبيقات مثيرة للجدل أخلاقياً. رغم اعتراف بأن معرفة في ذاتها أمر إيجابي، لكن إساءة استخدام منجزاتها أمر آخر تماماً.

إن مهمة القانون هنا تتمثل في رسم خطوط حمراء تفصل بين النشاط المشروع والمحرم، مع حظر بعض التطبيقات مباشرة، مثل استنساخ الذي يعد عملية غير طبيعية وقد تخلق علاقات أسرية مشوهة، وتفتح الباب أمام تقنيات تؤدي في نهاية إلى 'أطفال حسب الطلب' لذلك، "وجب إرساء واسم سياسي في هذه المرحلة المبكرة لنبين أن تطور التقنيات ليس أمراً حتمياً" (بوفتاس، 2001). وأن للمجتمعات حق اتخاذ القرار والتحكم في سرعة التقدم التقني. ويتطلب ذلك وجود مؤسسات قادرة على صياغة قوانين وتنفيذها، سواء على مستوى الوطني أو الدولي، مع تحديد دقيق لاستخدام التقنيات العلاجية ومنع الاستخدامات التعزيزية أو التجارية.

وقد نص الفصل السادي عشر من القانون المدني الفرنسي على أولوية الشخص الإنساني ومنع أي مساس بكرامته، مؤكدا احترام الكائن البشري منذ بداية حياته، كما ورد في البند الأول: "لكل شخص الحق في احترام جسده فجسم الإنسان موصون ويمنع انتهاكه ولا يمكن لأعضاء الجسم الإنساني أن تورث" (القانون المدني الفرنسي، د.ت). وبناء على ذلك، لم تعد الأخلاق مجرد قضية معيارية مرتبطة بالضمير الفردي، فقد أضحت ضوابط اجتماعية ودولية ملزمة. حيث يلتقي القانون بالبيواتيقا في سعي لوضع حدود للتقدم العلمي وضمان أن يخدم هذا التقدم حياة الانسان ويحافظ على كرامته.

2.5. البيواتيقا والدين:

إن ظهور القضايا المعقدة التي أثارها الثورة البيولوجية مثل الانجاب الاصطناعي، والهندسة الوراثية، الاستنساخ، الموت الرحيم، وتمديد الحياة بوسائل اصطناعية، قد دفعت علماء الدين إلى انخراط في النقاش حول ما هو جائز وما هو غير جائز، في ضوء المبادئ الأخلاقية وشرائع الديانة.

منذ أقدم العصور شغل الانسان ومشاكله العملية حيزا مهما في اهتمامات الدين باعتباره خليفة الله في الأرض وسيد المخلوقات، وأبدى رجال الدين اهتمام بالطب وأهله، غير أن هذا الاهتمام كان يقتصر غالبا على ما يقدمه الطب في زمانهم، دون استشراف ما قد يبلغه العلم من تطورات مستقبلية، ومع ظهور اكتشافات طبية جديدة وتحديات غير مسبقة، برزت اعتراضات دينية تهدف إلى صون كرامة الانسان وحماية حياته. (البقصي، 1993، ص. 129)

ويذكر المفكر فهيم هويدي في مقال بعنوان 'مؤتمر المصالحة بين الفقه والعلم' أن التشريح كان محظورا في جامعات الهند والباكستان حتى أواخر الستينات، وأن مؤتمر الإسلام المنعقد في كوالالمبور عام 1969، شهد جدلا واسعا حول عمليات زرع الأعضاء وترقيع القرنية. واليوم مازال الجدل قائم، إذ يرى الأطباء المشكلات المتراكمة بفعل التطورات العلمية، بينما يتوجس رجال الدين من مدى مشروعية هذه التطورات. وقد أشار الدكتور حسان حنوت، في مقاله 'قضايا علمية تنتظر أحكاما شرعية'، إلى خطورة ما توصل إليه علماء البيولوجيا، محذرا من التحديات المستقبلية وداعيا إلى إيجاد حلول مسبقة لها (البقصي، 1993، ص. 130)

ومن بين القضايا التي حظيت باهتمام خاص من رجال الدين، مسألة أطفال الانابيب ولاسيما بعد انتشار المراكز المتخصصة في هذا المجال في الدول الإسلامية. وقد أثارت هذه التقنية إشكاليات أخلاقية ودينية خصوصا فيما يتعلق بحفظ البويضات والحيوانات المنوية وظهور بنوك خاصة بها، مما فتح الباب أمام المتاجرة بالأرحام وتحويل الإنسان إلى سلعة تخضع لمعايير السوق وهو ما اعتبر تهديدا لمفهوم الزواج والأسرة. وعليه ما موقف الديانات الكبرى من التلقيح الاصطناعي؟

- اليهودية: تجيز التلقيح الاصطناعي عند الضرورة، بشرط أن يتم في إطار الزواج الشرعي وبموافقة الزوجين، سواء كان داخليا أو خارجيا.
- المسيحية: ترفض أي تلقيح يكون بديل عن الزواج (كحالة المرأة العزباء أو الأمثلة)، وترفض إدخال طرف ثالث (مني أو بويضة من متبرع)، لكنها لا تعارض التلقيح بين الزوجين، كما تحظر الإجراءات التي تضر بالأجنة البشرية أو إنتاج أرحام صناعية وتحذر من تجميد الأجنة لما فيه من خطر على حياتها.
- الإسلام: يتوجس من مخاطر الانزلاق في ممارسات غير أخلاقية، خصوصا في التلقيح الخارجي، وقد أجاز مجمع فقه الإسلامي التلقيح الاصطناعي حصريا بين الزوجين، داخليا أو خارجيا واعتبر أي تدخل لطرف ثالث يثير إشكاليات دينية وأخلاقية.

كما مثل الإجهاض بدوره موضوعا جدليا، ففي اليهودية، يرفض الإجهاض إلا في حالات تهديد حياة الأم. وفي الإسلام، يجيز الفقهاء الإجهاض إذا شكل خطرا على حياة الأم أو الجنين، لكنهم يتفقون على تحريمه بعد مرور أربعة أشهر من الحمل، لاعتقادهم ببدأ نفخ الروح.

أما بخصوص الهندسة الوراثية والاستنساخ، فقد شكلا مجالين آخرين للنقاش الديني. في العالم الغربي دار نقاش واسع حولهما، أما في العالم الإسلامي والعربي فما زال النقاش في طور الفرضيات.

- **الإسلام:** يرفض أي تدخل يغير فطرة الله في خلق الانسان، لكنه لا يرى بأسا في تطبيقات الهندسة الوراثية على النبات والحيوان إذا كان فيها منفعة للإنسان. أما الاستنساخ البشري، فيعد مسألة نظرية لم تطبق بعد، وقد أوصت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بعدم التسرع في إصدار أحكام شرعية حوله، مع مواصلة البحث العلمي والشرعي.
- **المسيحية:** تفرق بين الهندسة الوراثية العلاجية، التي تعتبر مقبولة، وبين تلك التي تهدف إلى صفات الإنسان الأساسية أو إخضاعه لسيطرة خارجية، وهو ما ترفضه، وبشأن الاستنساخ، ترى أن فيه انتهاكا لقدسية الحياة، رغم الاعتراف بوجود بعض الفوائد النظرية، وتخشى أن يؤدي إلى فقدان الحرية الإنسانية وإلغاء الحاجة إلى الزواج.

من خلال هذا العرض، يتبين أن الاختلافات بين المواقف الدينية لا تعود فقط إلى العقائد، إنما أيضا إلى طبيعة المجتمعات والظروف التي طرحت فيها هذه القضايا.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى آراء مستنيرة تدرس هذه المسائل بعقلانية وتوازن بين التقدم العلمي وحماية القيم الإنسانية، فالقانون والدين معا يشكلان منطلقا أساسيا لضبط حدود المعرفة العلمية المتنامية، بما يحفظ سلامة العالم وصون كرامة الانسان، إذ لا يمكن فصل العلم عن الاخلاق، ولا التقدم عن المسؤولية.

خاتمة:

وفي الأخير يمكننا القول، إن البيو تيكا بوصفها حقلا فلسفيا وأخلاقيا، جاءت لمعالجة القضايا التي أفرزها التقدم التكنولوجي، من خلال بناء سياج تلتقي عنده المعرفة العلمية بالقيم الإنسانية، بهدف إعادة صياغة المنظومة الحياتية وفق قواعد تحفظ كرامة الإنسان.

لقد أتاح التطور التكنولوجي، وخاصة في مجال التقنية الحيوية، تحقيق العديد من الآمال التي كانت فيها مضي مجرد خيال، أصبحت اليوم واقعا ملموسا: من تنمية المحاصيل الزراعية وتطويرها، إلى تربية الحيوانات وتدجينها لأغراض بحثية، وصولا إلى الانسان ذاته، حيث بدأ الأمر باختراق الجينات وتعديلها، مروراً بالاستنساخ البشري، ليعلو الأمل ويفوق في إنتاج كائنات هجينة أو ما يعرف بالسايبورغ، سعيًا وراء الخلود وتحدي الموت.

غير أن هذا السباق نحو 'الصورة المثالية' في قمة الهرم يجري في الكثير من الأحيان دون اعتبار لما قد يخلفه من مخاطر ودمار، فيتحول الاندفاع نحو التحرر إلى الانزلاق نحو التحكم، ويغدوا الانسان، الذي كان سيد المخلوقات، عبدا لما أنتجه يديه. وهكذا، بعد أن كان مسيطرا على الطبيعة وما فيها يصبح هو نفسه خاضعا لسلطة أدواته وتقنياته.

إن المخاطر تتفاقم والتدهور يتسارع، والانسان ماض في سعيه المحموم نحو حلم قد يفضي إلى نهايته. من هنا يعلو النداء لوقف هذا الاندفاع الغير منضبط ومراقبة الثورات البيولوجية، إذ ليس للعلم الحق المطلق في أن يفعل ما يشاء، وليس كل تقدم علمي بالضرورة لصالح الانسان. فإذا استمر الحال على هذا المنوال، فقد يخفي الانسان الذي نعرفه اليوم، ليحل محله كائننا جديدا ربما أكثر قوة وسعادة، لكنه إنسان اصطناعي، غريب عن جوهرنا الإنسان.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

- أبو عرب، أحمد راضي أحمد. (2010). الهندسة الوراثية بين الخوف والرجاء. دار رجب.
- بو حجلة، محمد. (2020). البيواتيقا كفلسفة جديدة ومسألة الكرامة الإنسانية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (12)1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- بيدوح، سميرة. (2020). الموت الرحيم: الفرد والكرامة: بحث في الفرد اليتيمي ومفهوم الكرامة من خلال مشكلة الموت الرحيم. مجلة مشكلات الحضارة، جامعة 9 أفريل، تونس.
- بلقصور، مصطفى. (2023). أخلاقيات ما بعد الإنسانية: سلسلة الأنوار، (2)13، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
- بوفتاس، عمر. (2001، يونيو). موقع البيواتيقا في إطار المعرفة المعاصرة (القسم الثاني). (مجلة فكر وتقد، (40)، المغرب.
- جعفر، لعزیز. (2019، 22 أبريل). هل تقود التكنولوجيا الإنسان إلى العبودية؟ الجزيرة نت.
- جبار، بنين حامد. (2021). التكنولوجيا الحيوية والأخلاقيات الطبية: المفاهيم والأطر والتطبيقات. مجلة المتون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة.
- جاكوب، فرانسوا، وآخرون. (2019). الإنسان في مهبط التقنية: من الإنسان إلى ما بعده (ترجمة: محمد أسليم). مطبعة بلال، فاس.
- الحقار، سعيد محمد. (1984). البيولوجيا ومصير الإنسان. سلسلة عالم المعرفة (العدد 83). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- حسن، أحمد غياث. (2016، 17 يناير). الكرامة الإنسانية وتطبيقاتها الطبية. مركز الدراسات الإسلامية.
- الرفاعي، عبد الجبار. (2025). الكرامة الإنسانية في فكر عبد الجبار الرفاعي. الموقع الرسمي لعبد الجبار الرفاعي.
- روبير، أوديل. (2015). الاستنساخ والكائنات المعدلة وراثيًا (ترجمة: زينة دهبلي). مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- روس، جاكين. (2001). الفكر الأخلاقي المعاصر (ترجمة: عادل العوا). عويدات للنشر والطباعة، بيروت.
- زريق، برهان. (2016). الكرامة الإنسانية. سلسلة الكتب المنظورة.
- سيلوانس، مايكل يوسف. (2020). الاستنساخ بين الواقع والخيال.
- عتريسي، الشيخ جعفر حسن. (2002). الاستنساخ: جدل العصر. دار الهادي، بيروت.
- عليوة، عبد الغاني. (2023). الإنسان الفائق من نيتشه إلى فلاسفة ما بعد الإنسانية. سلسلة الأنوار، (2)13، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر.
- عبد الباقي، غفور. (2021). البيواتيقا في الدين والقانون: آفاق فكرية، (3)9، سيدي بلعباس، الجزائر.
- فوكوياما، فرانسيس. (2006). مستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية (ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد). مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- ماركوز، هيربرت. (2010). الإنسان ذو البعد الواحد (ترجمة: جورج طرابيشي، الطبعة الثالثة). دار الآداب، بيروت.
- معاشو، نصر الدين. (2021). أبو القاسم سعد الله: البيواتيقا وتحدياتها المعاصرة في مجتمع المعرفة. مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (6).
- الهيئة العربية للموسوعة. (2024). التقانات الحيوية. في موسوعة العلوم والتقانات. دمشق.
- هابرماس، يورغن. (2006). مستقبل الطبيعة البشرية: نحو نسالة ليبرالية (ترجمة: جورج كثورة). المكتبة الشرقية، بيروت.
- الهاللي، سلام حسين. (2008). أساسيات التقنية الحيوية. كلية الزراعة — سابا باشا، جامعة الإسكندرية.
- حنين بن زايد، أميمة محمد. (2024). الموت الرحيم: رحمة بالمرضى أم جريمة في عيون القانون؟ الإصدار السابع، العدد 70. الجليل. (2024، 22 يونيو). التكنولوجيا الحيوية: تطبيقاتها وتأثيرها على حياتنا.